

## إشادات بقرار الجامعة العربية بتبني «الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي» المنطلقة من الإمارات



أشاد عدد من المسؤولين والمختصين العرب بقرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر عن مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في الجزائر مؤخراً والذي نص على تعميم مبادرة الإمارات حول الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي لتصبح مرجعاً استرشادياً للدول والمنظمات العربية لتطوير خططها الاستراتيجية الوطنية والإقليمية، وكذلك لإطلاق مجموعة كبيرة من المشاريع التي قد تجذب المستثمرين والحكومات والقطاع الخاص.

وقد انطلقت المبادرة بدعم من صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله. وتضمنت قرارات البيان الختامي للقمة «إعلان الجزائر» الإشادة بهذه الرؤية وتقديم الشكر لدولة الإمارات لاحتضان المبادرة ودعمها ورعايتها، واستضافة الاجتماعات التشاورية العربية للخروج بهذه المبادرة الريادية التي تعزز جهود التنمية المستدامة للشعوب العربية.

وتضمن القرار تعميم «الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي» على منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك وفقاً لاختصاصاتها، والاستفادة من محتواها وتضمين أهدافها في استراتيجياتها.

واتخذ مجلس الجامعة قراره بعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة بهذا الخصوص وتقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي المشترك، والورقة التي أعدتها دولة الإمارات حول الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي، إلى جانب الورقة التي أعدتها الأمانة العامة حول ضرائب الاقتصاد الرقمي بين الواقع والمأمول التي جاءت وفق مقترح من السعودية، والاطلاع أيضاً على تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ونتائج الاجتماعات التحضيرية لهذه القمة. وأعرب أحمد أبو الغيط أمين عام الجامعة العربية عن شكره لدولة الإمارات لوقوفها خلف إطلاق هذه الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي.

وأضاف: «اليوم وبتبني مبادرة الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي وتعميمها ستكون مرجعية واضحة لكافة الحكومات والمؤسسات العربية لدعم وتعزيز جهودها لضمان فاعلية أكبر».

وأكد السفير حسام زكي الأمين العام المساعد للجامعة العربية أهمية مثل هذه القرارات الاقتصادية المؤثرة ومن ضمنها إدراج الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي ضمن الاستراتيجيات العربية وأنشطة المنظمات والاتحادات العربية. وقال: «نحن بحاجة ماسة لتكامل الأنشطة العربية المشتركة وإيجاد مساحة كبيرة من التعاون المشترك بين الدول والمنظمات العربية».

وقال الدكتور علي محمد الخوري مستشار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية رئيس مجلس إدارة الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، إن هذا الإنجاز بتبني مشروع الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي يعد نتيجة لجهود قيادة الإمارات الرشيدة ودعمها المتواصل للمبادرات العربية التي تعزز العمل والتنسيق العربي المشترك نحو مزيد من الازدهار والرخاء لشعوب المنطقة والعالم.

وأعرب عن شكره وتقديره للفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، لجهوده ودعمه لهذه المبادرة وحرص سموه على رعاية ومتابعة جهود الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي. وقال: «إننا اليوم نخطو بثبات نحو تعزيز العمل العربي في المجالات الاقتصادية الرقمية للمساهمة والولوج في عصر التقنيات الرقمية الناشئة والتي دخلت المجالات الاقتصادية من أوسع باب، ونحن فخورون في الإمارات بأننا أصحاب تجربة ريادية في مجالات التحول الرقمي في كافة المجالات، ونقدم نموذجاً متطوراً معززاً بالإجراءات والتشريعات المرنة والبنية التحتية الحديثة، إلى جانب الكوادر الوطنية المؤهلة والقادرة». وأوضح أن الاتحاد سيعمل مع شركائه خلال الفترة القادمة للإعلان عن المبادرات والمشاريع الإقليمية الواعدة التي تشجع على تنمية الإنسان والاقتصاد العربي.

## • الرؤية العربية

تكونت فكرة المشروع من هدف سامٍ وضعته قيادة دولة الإمارات العربية المتحدة لدعم تطور الدول العربية وتعزيز نمو واستقرار مجتمعاتها، وذلك من منطلق أن التحولات العالمية أصبحت تحتم وجود موقف عربي للتحديث ومواكبة التطورات المتسارعة، التي باتت تعيد تشكيل الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية في العالم.

وتم إعداد وثيقة باسم «الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي» من خلال الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي بمشاركة جهات دولية، وتم الإعلان عنها في مؤتمر دولي عقد في أبوظبي في ديسمبر 2018 بحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية، وممثلي الدول العربية والمنظمات الدولية.

شارك في إعداد «الرؤية العربية» جهات عالمية أبرزها جامعة هارفرد وجامعة القاهرة، وشارك في مراجعتها أكثر من 70 مسؤولاً أممياً وخبيراً دولياً يمثلون جهات دولية عديدة منها البنك الدولي، والأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

## أهمية المبادرة •

تتكامل الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي مع مبادئ الاستدامة الدولية 17 الصادرة عن الأمم المتحدة حيث تهدف في مجملها إلى تحقيق تطور وتنمية الأسس الاقتصادية لتحسين جودة الحياة بشكل عام، ودعم التطور التكنولوجي وتعميق استخداماته.

تم تصميم الاستراتيجية على خمسة محاور رئيسية هي: البنية التحتية، والحكومة الرقمية، والأعمال الرقمية، وخدمات المواطنين، والإبداع والابتكار، وقد انبثق منها (20) هدفاً استراتيجياً تمثل خطوطاً وتوجهات إجمالية عامة للتشجيع على تفعيل أدوات وأنشطة الاقتصاد الرقمي وتعزيز العائد المادي والمعنوي منها

## «تنفيذ» الرؤية العربية •

السياق العام للمبادرة يعبر عن مجموعة مقترحة من الأهداف والأطر العامة والسياسات، والتي يمكن تضمينها في الخطط الوطنية، على سبيل الاسترشاد، ولكل دولة أن تقرر منفردة أو بشكل ثنائي أو جماعي تنفيذ ما تراه مناسباً. كما أن الميزة التي تقدمها «الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي» للدول العربية هي اكتساب زخمٍ دولي وإقليمي، ويبرر تبني مشاريع الاقتصاد الرقمي، مما يُمكنها من الحصول على الدعم الدولي بالطرق التقليدية من صناديق الدعم والبنوك الدولية، وأيضاً يشجع القطاع الخاص على المشاركة والاستثمار، وهي فائدة كبيرة للدول العربية. ومن المخطط أن يتم متابعة ونشر «الرؤية العربية» للدول العربية من جامعة الدول العربية من خلال الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ليكون موجهاً للسياسات العامة والخطط المحلية الوطنية

## المؤشر العربي •

من أهم المبادرات المنبثقة عن «الرؤية العربية» تقرير المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي الذي يصدر كل عامين، منذ 2018، ويمثل أداة لتصوير الوضع الرقمي والاقتصادي لكل الدول العربية، وقياس تأثير التحول الرقمي في العديد من جوانب الاقتصاد والتنمية المستدامة، ويقدم مقترحات وتوصيات رئيسية لصانعي السياسات والقرارات في المنطقة العربية في سبيل تحقيق مستهدفات التنافسية الرقمية، وتحسين مستويات الإنتاجية، ونمو سوق العمل والأعمال. (وام